قراءات ومراجعات

مراجعة لكتاب
الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي[*]
تحرير: أحمد فرّاس العوران[**]

غسان الطالب[***]

هذا الكتاب توثيق لأعمال مؤتمر "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي"، الذي أشرف على تنظيمه ورعايته المعهد العالمي للفكر الإسلامي بالتعاون مع جامعة العلوم الإسلامية العالمية في عمّان بتاريخ ٢٥-٢٦من ذي الحجة ١٤٣١هـ الموافق ١-٢ كانون الأول ٢٠١٠م. وشارك فيه عشرون من العلماء والباحثين، مثّلوا عدة دول من العالم الإسلامي.

يتكوّن الكتاب من مقدّمة ومحاضرة ضيف الشرف وستة أبواب وخاتمة، مقسّمة على النحو الآتي:

المقدّمة: استعرض المحرر في هذه المقدّمة العديدَ من المحطات التاريخية التي تعرّضت فيها أركانُ النظام الرأسمالي للعديد من الأزمات والاضطرابات، التي طالت رحاها العديدَ من الأنظمة الاقتصادية العالمية، كاشفاً زيف ادّعاء هذا النظام تحقيق الخير للبشرية، في الوقت الذي تعمل فيه أدواته (مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظّمة

---

[*] العوران، أحمد (تحرير). **الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة من منظور إسلامي**، المعهد العالمي للفكر الإسلامي وجامعة العلوم الإسلامية العالمية في الأردن، ط١، ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م.

[**] دكتوراه في الاقتصاد، أستاذ الاقتصاد الإسلامي في قسم اقتصاد الأعمال/الجامعة الأردنية. البريد الإلكتروني: sroran@ju.edu.jo

[***] دكتوراه في التمويل، أستاذ التمويل الإسلامي في جامعة العلوم الإسلامية العالمية/الأردن. البريد الإلكتروني: ghataleb7@yahoo.com

تم تسلّم المراجعة بتاريخ ٢٠١٢/٩/٥م، وقُبلت للنشر بتاريخ ٢٠١٢/١٠/١٤م.

التجارة العالمية) على نحوٍ يُلحِق أكبر الأذى باقتصاد بلدان العالم. بعد ذلك، تطرّق المحرر إلى الأهداف التي من أجلها انعقد المؤتمر.

محاضرة ضيف الشرف الدكتور محمد أبو حمور؛ وزير المالية الأردني، كشفت عن التوقعات بإمكانية أن يصبح النظام المصرفي الإسلامي بديلاً مشاركاً ضمن المنظومة المالية العالمية في حال محافظته على معدلات نموه ومستوى تطويره للمنتجات.

الباب الأول: الموسوم بِـ "تحليلات فكرية تاريخية للأزمة" تضمن ثلاثة فصول؛ تناول أوَّلُها "الدروسَ المستخلصة من الأزمة الاقتصادية المعاصرة من وجهة نظر إسلامية، للدكتور أحمد فرّاس العوران من الأردن. في حين تطرّق الفصل الثاني إلى عالمية النظام الاقتصادي الإسلامي ومحدّدات نفاذه في ضوء الأزمات العالمية"، للدكتور فؤاد حمدي بسيسو من الأردن. أمّا الفصل الثالث فتعرّض لموضوع "الأزمة العالمية الاقتصادية: رؤية أخلاقية تاريخية"، للدكتور أحمد إبراهيم منصور من العراق.

الباب الثاني: حمل عنوان "تحليلات اقتصادية تاريخية للأزمة"، وهو مكوّن من فصلين؛ أولهما تناول "الأزمة الاقتصادية العالمية المعاصرة ومصير النظام الرأسمالي"، للدكتور عمر خضيرات من الأردن. والثاني تعرّض لمسألة "الأزمات الرأسمالية بين التدويل والتعولم الثلاثي" للدكتور عقبة عبد اللاوي والأستاذ نور الدين جوادي من الجزائر.

الباب الثالث: كان بعنوان: "عوامل أسهمت في وقوع الأزمة" تضمّن ثلاثة فصول؛ تناول أولها "الأزمة المالية العالمية: المديونية المفرطة سببًا، والتمويل الإسلامي بديلاً"، للدكتور محمد أنس الزرقا من الكويت.

وتحدّث الفصل الثاني عن "الأزمة المالية والاقتصادية العالمية من حيث سبب وقوعها، وإمكانية تجنّبها من منظور اقتصادي إسلامي"، للدكتور رياض المومني من الأردن. أمّا الفصل الثالث فتناول "المضاربات الوهمية السوقية ودورها في الأزمة المالية، مثل عقود الخيارات"، للدكتور محمود فهد مهيدات من الأردن.

الباب الرابع: حمل عنوان "آثار ترتّبت على الأزمة"، وهو مقسّم إلى ثلاثة فصول؛ تناول أولها "تأثير الأزمة المالية العالمية في اقتصاديات الدول العربية"، للدكتور خالد عبد الوهاب الباجوري من مصر. وناقش ثانيها "أثر الأزمة المالية العالمية في التوجّهات الغربية نحو المصرفية الإسلامية"، للأستاذ محمد أبو شعلة من الأردن. أمّا الفصل الثالث فقد تناول مسألة "تنامي التمويل الإسلامي في ظلّ الأزمة العالمية الراهنة: دراسة حالة الدول العربية"، للأستاذتين آسيا سعدان وصليحة عماري من الجزائر.

الباب الخامس: عنوانه "أدوات مالية إسلامية للتعامل مع الأزمات"، وقد جاء هذا الباب في أربعة فصول: تضمن الفصل الأول "النهي عن المعاملات المالية الفاسدة، واعتماد بدائل شرعية لحماية الاقتصاد وضمان استقراره"، للدكتور كمال لدرع من الجزائر. وتناول الفصل الثاني "أثر البيوع المنهي عنها شرعًا في الوقاية من الأزمات، مثل البيع على المكشوف أنموذجاً"، للدكتور وليد مصطفى شاويش من الأردن. وبحث الفصل الثالث في "التصكيك الإسلامي: ركب المصرفية العالمية"، للأستاذ عبد القادر زيتوني من الجزائر. أما الفصل الرابع فقد بحث "دور الهندسة المالية في معالجة الأزمات المالية"، للدكتوره هناء محمد الحنيطي من الأردن.

الباب السادس: جاء بعنوان "معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة". وقد اقتصر على فصل واحد تناول "دراسة تحليلية تقويمية لمعالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة العالمية"، للدكتور أحمد بلوافي والدكتور عبد الرزاق بلعباس من السعودية.

الخاتمة: وفيها أشار المحرّر إلى خلاصة مجموعة الأبحاث التي تضمّنها الكتاب، وأهم الاستنتاجات التي يمكن الاستفادة منها؛ سواء في دراسة العوامل المتسبّبة في الأزمة، أو المعالجات الموضوعية من المنظور الإسلامي، أو تفسير الظواهر المرتبطة بها جميعًا.

تناول الكتاب في بابه الأول مجموعة من التحليلات الفكرية والأخلاقية والاقتصادية المرتبطة بموضوع الأزمة الاقتصادية. فقد تحدثت مجموعة من الآراء عن أوهام النظام

الرأسمالي بعد سقوط المنظومة الاشتراكية في نهاية القرن العشرين، والاعتقاد بأنّ هذا السقوط يعني –بالضرورة– نجاح النظام.

تناولت هذه التحليلات أيضًا مفهوم الأزمة الاقتصادية؛ إذ يرى بعض المفكرين أنّه يمثّل الفجوة بين العرض والطلب، في حين يرى آخرون أنّه يمثّل الخلل بين عناصر الإنتاج والاستهلاك. وقد عرّفت بعض الآراء هذه الأزمة "بأنّها التعثّر الحادّ، أو الاضطراب الكبير في سلسلة الائتمان الناجم عن تعثّر متزامن لعدد كبير من المدينين"؛ ما انعكس سلباً على حجم الائتمان والسيولة، وأفضى إلى تراجعهما، ثمّ انهيار النظام المالي كاملاً.

وذهب بعض المفكرين إلى ربط الأزمة الاقتصادية بالجانب الأخلاقي؛ إذ تخلّى النظام الرأسمالي عن واجبه الأخلاقي المتمثّل في تحقيق العدالة الاجتماعية، وذهب بعضهم إلى أبعد من ذلك؛ إذ ربطوه بسعي النظام الرأسمالي إلى استعباد البشر، وتدمير الأنظمة الاقتصادية للدول الفقيرة، والسيطرة عليها عن طريق مؤسساته التي أنشأها لاستغلال موارد هذه الدول وطاقاتها البشرية.

وقد تضمّن هذا الباب إشارة إلى عدم إقرار النظام الرأسمالي بمسؤوليته عن الأزمة الاقتصادية العالمية، وهي نتيجة حتمية تؤول في أسبابها إلى قواعد النظام الرأسمالي ومبادئه نفسها. وفي المقابل، فإنّنا نجد التزاماً من الاقتصاد الإسلامي وفلسفته بالجانب الأخلاقي النابع من جوهر الشريعة الإسلامية، التي أولت العدالة الاجتماعية أهمية كبيرة؛ بإعادة توزيع الثروة باستخدام الأدوات المتّبعة إسلاميّاً، من مثل: الميراث، والزكاة، والصدقات، ونحوها. لقد اتّسم تعامل الإسلام مع الأزمات الاقتصادية بالمنطق العقلاني والأخلاقي، وهذا لا يعني أو ينفي عدم حدوثها في ظلّ الاقتصاد الإسلامي، بل يُبرِز قدرته على التخفيف من حدّتها ووطأتها، وآثارها الوخيمة في الاقتصاد. وفي السياق ذاته، أوضح هذا الجزء أهمية الدور الذي تؤديه الصيرفة الإسلامية؛ بتطرّقه إلى مؤشرات تطوّرها ونموّها في مختلف أرجاء العالم، إضافة إلى التحديات التي تواجهها، وقدرتها على التعامل معها بنجاح. وهذا ما أشار إليه الكتاب؛ بظهور أدبيات جديدة في الاقتصاد الرأسمالي تدعو إلى الاستفادة من تجربة الاقتصاد الإسلامي، خاصة المصارف الإسلامية التي بدأت تتبوّأ

مكانها في السوق المصرفي العالمي، بما لديها من أدوات مالية أسهمت في عملية التمويل من دون اللجوء إلى الفائدة، واعتمدت مبدأ المشاركة في الربح والخسارة كما هو معلوم.

وقد تميّز الباب الثاني الذي حمل عنوان "تحليلات اقتصادية تاريخية للأزمة"، بتشخيص طبيعة الأزمة الاقتصادية المعاصرة، ومسؤولية النظام الرأسمالي عنها؛ إذ أخذت أبعاداً اقتصادية وسياسية واجتماعية عصفت بأنظمة العالم الاقتصادية، ومنها الاقتصاد الأمريكي؛ نقطة البداية، الذي يمثّل ما نسبته ٤٠ % من اقتصاد العالم؛ ما أثَّر سلباً في اقتصاديات العالم قاطبة.

تناول هذا الباب أيضاً انفصام العلاقة بين الاقتصاد المالي والاقتصاد العيني في النظام الرأسمالي، ومردّ ذلك أسباب عدّة، أبرزها: فقدان التوازن بين الحكومات والأسواق، وتركُّز الثروة في دول الشمال، وانتفاء العدالة في توزيع الدخل. كما تطرّق الباب إلى مصير النظام الرأسمالي، ومستقبل النظام الاقتصادي العالمي، مستعرِضاً الأزمات الاقتصادية التي مرّ بها العالم، وقدرة هذا النظام على التكيّف مع هذه التغيّرات. وقد تمثّل ذلك في ظهور العديد من المؤسسات الدولية، من مثل: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية، فضلًا عن التكتلات الاقتصادية كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي.

ويُرجِع بعض الباحثين أسباب الأزمة الاقتصادية العالمية إلى ما يُسمّى قنوات التعولم الثلاثية، التي أسهمت في تدويل الأزمة وانتقالها من الولايات المتحدة، لتصيب بعدواها معظم اقتصاديات دول العالم. وقد تمثّلت هذه القنوات في الآتي:

– الانفتاح التجاري بين دول العالم.

– الأسواق المالية العالمية، وإسهام أدوات التقنية في انفتاح الأسواق على بعضها بعضًا؛ ممّا سرَّع من وتيرة نقل جميع المشكلات المالية والأزمات إلى بقية أسواق العالم.

– هيمنة الدولار على التجارة العالمية، وارتباط العديد من عملات الدول بالدولار، والأثر الذي تركه ذلك في اقتصاد العديد من دول العالم، ويمكن تلخيصه في عبارة قالها

وزير الخزانة الأمريكية لنظرائه الأوروبيين إبّان أزمة عام ١٩٧١م: "إنّ الدولار عملتنا، لكنّه مشكلتكم".

وتأسيساً على ما سبق، فإنّ النظام الرأسمالي لا يرتقي إلى درجة الأمان والاستقرار والثقة التي يوفّرها النظام الاقتصادي الإسلامي، وكذا التقليل من درجة أخطار الأزمات؛ وذلك بفضل قيمه الأخلاقية، وإنسانية اقتصاده، كما نرى ذلك في تحريم الربا، والمتاجرة برأس المال، وطرحه البديل الأمثل لذلك بالمشاركة في الربح والخسارة في جميع العمليات المالية الإسلامية.

أمّا الباب الثالث المعنون بـِ "عوامل أسهمت في وقوع الأزمة"، فقد تناول مسألة المديونية المفرطة بوصفها سبباً في حدوث الأزمة الاقتصادية العالمية، وطرح التمويل الإسلامي بديلاً لذلك، وكذا إمكانية تجنّب الوقوع في شَرك الأزمة من منظور إسلامي. وقد تعرّض هذا الباب للمضاربات الوهمية في الأسواق المالية بوصفها سبباً رئيساً في حدوث الأزمة، وأعطى مثالاً على ذلك عقود الخيارات.

وفي هذا السياق، يتفق العديد من الباحثين على أنّ المديونية المفرطة كانت السبب الرئيس لوقوع الأزمة الاقتصادية العالمية الحالية. وقد أسهمت عوامل عدّة في تفشّي هذه الظاهرة، أبرزها:

– تغيّر الأخلاق الاجتماعية، وما رافقه من رغبة في إشباع الحاجات بالاستجابة الفورية لذلك، مع تنامي القبول بمبدأ الاستدانة؛ سواء أكان ذلك بالتمويل المباشر، أم بوساطة البطاقات الائتمانية، بحيث أصبحت المديونية الدائمة ملازمة لحياة الناس.

– إلغاء القيود الرقابية على المعاملات المالية؛ الأمر الذي ولَّد حالة من الفوضى، وسوء التصرّف، والممارسات الخاطئة، فأوجد البيئة التنظيمية والتشريعية المناسبة لها، ودخلت بذلك أهم المؤسسات المالية–ومنها البنوك– في مجال السمسرة والمقامرة بأخطر الأدوات المالية في قطاع العقار.

بعد ذلك، تعرّض الباب لبعض المظاهر التي وسمت هذه الأزمة، ومنها:

– النظر إلى الأزمة بوصفها أزمة تمويل. وقد ظهر ذلك جليّاً عندما أعلنت بعض البنوك العالمية عن حاجتها إلى السيولة للوفاء بالتزاماتها، بعد الخسائر الفادحة التي تعرّضت لها في قطاع العقار، وكان أهم أسبابها عدم توفر الضمانات الكافية عند منح القروض، وما رافق ذلك من تطبيقات مغلوطة لبعض العمليات المالية، ولا سيّما عمليات التورّق، وبيع الديون في ظلّ غياب الرقابة الداخلية والخارجية عن سلوكات هذه البنوك.

– التعامل مع الأزمة الحالية بوصفها أزمة نظام، وهذا مرتبط بطبيعة النظام الرأسمالي، والأسس التي يرتكز عليها.

– البُعْد الحضاري للأزمة، وهو مرتبط بالقيم والسلوكات، من مثل: الطمع، والجشع، والكذب، والإشاعات، وغياب العدل والرحمة؛ ممّا كان له أكبر الأثر في الحياة الاقتصادية للمجتمعات.

ومن العوامل التي أسهمت في وقوع الأزمة، المضاربات الوهمية التي استشرت في سوق العقار، خاصة عقود الخيارات التي تمثّل بيعاً صوريّاً لا يهدف إلى الاستثمار، بقدر ما يهدف إلى الاستفادة من التغييرات التي تصيب القيمة السوقية للأوراق المالية، وهذا –بحدّ ذاته– يُعَدّ انتقالاً للثروة من يد إلى أخرى دونما إسهام حقيقي في الإنتاج.

خُصِّص الباب الرابع للحديث عن الآثار التي خلّفتها الأزمة وتأثيرها في اقتصاد الدول العربية، والتوجّهات الغربية نحو الصيرفة الإسلامية والتعامل معها، فضلاً عن نموّ التمويل الإسلامي في ظلّ الأزمة الراهنة. ويستعرض هذا الباب تداعيات الأزمة على الدول الصناعية المتقدّمة، مبيِّناً أنّ تأثيرها كان محدودًا على اقتصاد الدول العربية، على الرغم من التحديات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تمرّ بها المنطقة العربية، من مثل: زيادة معدلات البطالة، والفقر، وتراجع النموّ الاقتصادي، وكذا مداخيل هذه الدول من تحويلات العاملين في الخارج، خاصة في منطقة الخليج العربي، وتأثّر ميزان المدفوعات لديها. وفي هذا السياق، يُقسِّم الجزء هذه الآثار إلى آثار قصيرة المدى، وأُخرى متوسطة وطويلة المدى.

ومن الآثار القصيرة المدى، تراجُع معدل النموّ الاقتصادي للدول المتأثِّرة بالأزمة، وارتفاع معدلات البطالة، وكذا أسعار السلع والنفط، فضلاً عن تأثُّر صناديق الثروة السيادية، خاصة العربية منها. أمّا الآثار المتوسطة والطويلة المدى فتتمثّل في انخفاض معدلات الاستثمارات الأجنبية، وتأثُّر سوق العقارات كثيراً، خاصة في مناحي التشييد والبناء، وكذا تحويلات المغتربين المالية، وتراجُع إيرادات السياحة، خاصة في الدول غير النفطية، بالإضافة إلى تراجُع المساعدات الدولية، خاصة تلك الموجّهة إلى الدول النامية.

من جانب آخر، يؤكِّد الكتاب على حاجة الوطن العربي الماسة إلى التعاون والتكامل الاقتصادي؛ وذلك بتوسيع النشاط التجاري البيني، وإقامة مشروعات مشتركة، وعدم ترك الخلافات السياسية تؤثِّر في التعاون الاقتصادي بين البلدان العربية. وقد رصد الفصل الثاني من الكتاب بعضَ الدعوات والتوجّهات الغربية في تبنّي السياسات المالية الإسلامية، وأدواتها المصرفية. وقد عَدَّ الكتاب هذا الوضع فرصة للصيرفة الإسلامية كي تتبوّأ مكانتها في سوق المصارف العالمي، وتنتهج مبدأ الابتكار والتجديد المنضبط، فضلاً عن بذل القائمين عليها المزيد من الجهد، والتعاون مع الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الإسلاميين؛ لإبراز مزايا هذه الصيرفة وحسناتها.

كما تناول الباب الرابع التعريف بالتمويل الإسلامي، وأهم خصائصه، وكذا تفصيل الأنواع والخصائص المتعلقة بجميع الأدوات المالية المتبعة في طرائق التمويل الإسلامي، وأبرز أهم النجاحات التي حقّقها من حيث نموّ حجم الأصول التي تملكها هذه الأدوات، أو نجاحها في تحقيق أهدافها من حيث الإسهام في التنمية الاقتصادية.

وتطرّق هذا الباب أيضًا إلى أهم التحديات التي تواجه الصيرفة الإسلامية، من مثل: العوامل الثقافية والسياسية، والأطر الشرعية والقانونية، وحدّة المنافسة في السوق المصرفي العالمي، والحاجة إلى تأهيل الكوادر العاملة بها.

أمّا الباب الخامس الذي حمل عنوان "أدوات مالية إسلامية للتعامل مع الأزمات" فقد جاء على شكل معالجات لحماية الاقتصاد الوطني للدول العربية والإسلامية من

الأزمات المالية، وطرح بدائل تعتمد على الهندسة المالية الإسلامية والصكوك، كما بيَّن أهمية "البيوع المنهي عنها شرعًا" في تفادي الوقوع في شَرك الأزمة الاقتصادية، وجميع المعاملات المالية الفاسدة، أو تلك التي تدخل فيها شبهة الربا.

ونظراً لأهمية المال في بناء الاقتصاد الوطني، وفلسفة الملكية التي يقرِّها الإسلام بأنّ الملك لله -سبحانه وتعالى-، وأنّ الإنسان مستخلف في الأرض؛ فإنّ الانتفاع بالمال العام هو حقّ لجميع أفراد المجتمع. كما حارب الإسلام الكسب غير المشروع على اختلاف أشكاله، ونهى عن سلوك الطرائق الملتوية للكسب. وقد خلُص إلى التنبيه على ضرورة التخلّي عن جميع المعاملات المالية المبنية على الفائدة، ووجوب الاهتمام بالهندسة المالية الإسلامية وتطوير مشتقاتها؛ بغية الاستثمار الحلال.

تطرّق هذا الباب أيضًا إلى التصكيك الإسلامي من حيث: المفهوم، والأهمية، وطرائق التعامل به بوصفه بديلاً للتعامل في السندات القائمة على مبدأ الفائدة، وأداةً من أدوات التمويل الإسلامي التي تُسهِم -إلى حدّ كبير- في معالجة مشكلة السيولة في المصارف الإسلامية، وتُوفِّر التمويل المنضبط الملتزم بأحكام الشريعة الإسلامية.

ونظراً لأهمية الهندسة المالية الإسلامية في معالجة الأزمات المالية؛ فإنّها تُعَدّ صمام الأمان لاقتصاد الدول التي تختار هذا النهج. فهي تتصف بالعديد من الميزات والإيجابيات عند تطبيقها، كما تملك القدرة على تنويع وسائل التمويل لمختلف القطاعات الاقتصادية، ويعتمد أداؤها على إعداد الكوادر المحيطة بالعمل المصرفي والمعرفة الشرعية. كما يجب العمل على تفعيل الأسواق المالية الإسلامية، ونشر الوعي المصرفي الإسلامي، والتعريف بالأدوات المالية الإسلامية البديلة.

ثمّ يستعرض الباب السادس "معالجات الباحثين في الاقتصاد الإسلامي للأزمة" الحلولَ والمقترحات المطروحة للخروج من هذه الأزمة. فمنذ وقوع الأزمة المالية العالمية نهاية عام ٢٠٠٧م، تتابعت ردود الأفعال ومحاولات البحث عن أسباب الأزمة، فعُقِدت المؤتمرات والندوات، وكُتِبت الدراسات والبحوث؛ محاولةً الوقوف على أسبابها، إلا أنّ

الأهم من ذلك كلّه هو التوقُّف عند الجهود والمحاولات التي بذلها الخبراء والباحثون الاقتصاديون والمتخصّصون في الصيرفة الإسلامية؛ لتعرُّف أسباب الأزمة، وتداعياتها، وسبل معالجتها من منظور إسلامي. وهنا، يحاول الكتاب الوقوف على بعض الملامح العامة التي طبعت المعالجات الخاصة بالأزمة، وشخّصت أسبابها من منظور إسلامي. ومع أنّها اتسمت بالطابع الموضوعي في تقديم الرؤية الإسلامية، إلا أنّ السؤال الذي يطرحه الكتاب في هذا الموضع، هو: هل قدَّمت كلّ هذه الدراسات والتصورات للمعالجات المطروحة تشخيصًا دقيقًا ومحدَّدًا لأسباب الأزمة وطرائق معالجتها من منظور إسلامي؟

ويوصي الكتاب بضرورة الالتزام بمعايير البحث العلمي وأسسه المعتمدة؛ لكي تكون النتائج المستخلصة منطقية، فاعلة، تسمح بالتشخيص الدقيق للعلاقة التي تربط الموضوعات ذات الصلة بالأزمة العالمية وَفق الرؤية الإسلامية، فضلاً عن التركيز على مجالات الإبداع، وقدرة الاقتصاد الإسلامي على مواجهة التحديات، والاهتمام بالتنوع اللغوي الذي يوصِل رسالتنا إلى الأمم الأخرى الناطقة بغير العربية.

يُعَدّ هذا الكتاب إضافة نوعية إلى جميع ما كُتِبَ عن الأزمة الاقتصادية العالمية من منظور إسلامي؛ إذ إنّه يُعرِّف القارئ بالحلول والبدائل التي أقرّها الدين الإسلامي الحنيف، وبمبادئ الاقتصاد الإسلامي المبنية على أساس العدالة، والقيم الأخلاقية الملتزمة بأحكام الشريعة الإسلامية، وكذا العوامل والأسباب التي أدت إلى حدوث الأزمة المالية، وعجز النظام الرأسمالي عن تقديم الحلول المناسبة للمشاكل الاقتصادية للبشرية، كما يُلقي الضوء على جهود الباحثين والمفكرين الاقتصاديين الذين قدَّموا الدراسات العديدة، وأبرزوا البديل الإسلامي والحلول الناجعة وسبل الخروج من هذه الأزمة. ويمكن عدّ هذا الكتاب بدايةَ مشروع بحثي للاقتصاد الإسلامي، يُفسِح المجال أمام الباحثين كافة لتقديم المزيد من الآراء والأفكار المستمدة من الرؤية الإسلامية؛ بغية إقامة البديل الاقتصادي الإسلامي القادر على تجنّب ويلات الأزمات التي تسبَّب فيها النظام الرأسمالي.

إنّ القراءة المتأنية لجميع الآراء التي وردت في متن هذا الكتاب، وناقشت الأسباب، واقترحت الحلول ضمن المنظور الإسلامي؛ تقودنا إلى السؤال الآتي: هل تُعَدّ هذه الأزمة نهاية المطاف، أم أنّها ستولِّد أزمة جديدة؟

تكمن الإجابة في أنّ إصرار الاقتصاد الرأسمالي على الاستمرار في نهجه، الذي يغلب عليه طابع الجشع والطغيان، والبُعْد عن الحسّ الإنساني، وعدم الرغبة في تغيير قوانين اللعبة الاقتصادية، سيُفضي –حتماً– إلى سلسلة من الفقاقيع المتتالية التي توشك أن تنفجر، لتخلِّف آثاراً مدمِّرة على الأنظمة الاقتصادية للدول النامية، وسيتعيّن –حينئذٍ– على العالم أجمع مواجهة تحديات جديدة، قد تطال آثارها قطاع الصناعة، مهدِّدة إيّاه بانهيار شبيه بما حلّ بالقطاع المالي هذه الأيام؛ نظراً لاعتماد هذا القطاع على السيولة والقروض التي يوفِّرها القطاع المصرفي. وقد يتوارد إلى روع القارئ –أمام هذا الانهيار الهائل الذي شهده أكبر المصارف العالمية– سؤالان اثنان، مفادهما:

– كيف يمكن تخيّل هذا القطاع من دون أيّ سيولة أو تمويل؟

– هل ستتدخّل الحكومات لإنقاذ قطاع الصناعة كما فعلت الدول الصناعية الكبرى لإنقاذ قطاعاتها المصرفية؟

أمّا الأثر الآخر الذي يمكن حدوثه فيتمثَّل في فقدان الثقة بالاقتصاد الأمريكي؛ ما يعني فقدان الثقة بالدولار الذي يمثِّل المخزون الاستراتيجي لاحتياطيات العالم من العملات، ناهيك عن وجود مئات المليارات المودعة في خزائن المصارف الأمريكية التي لن تكون في منأى عن الخطر، وهذا– بحدّ ذاته– يُنذِر بوقوع كارثة اقتصادية تهزّ العالم أجمع كالزلزال الذي لن ينجو منه أحد في حال حدوثه.

هناك سؤال آخر يبحث عن إجابة، وهو: إذا فشلت سياسات الإنقاذ الموجّهة إلى قطاع المصارف، فكيف ستتصرّف هذه الدول إزاء سلسلة الانهيارات التي شهدتها معظم البنوك العالمية؟ إنّ الإجابة الحتمية عن هذا السؤال تتمثَّل في العجز التام، واحتمال إشهار العديد من الدول إفلاسها، كما هو الحال اليوم في كلّ من: اليونان، والبرتغال،

وإسبانيا. علماً بأنّ العديد من الدول الأوروبية مرشّحة لذلك أيضًا. أمّا بالنسبة إلى الإفرازات السياسية فسيكون من الصعب التنبّؤ بها؛ نظراً لتداخل المبرّرات والظروف الشائكة في مثل هذه الدول. وحينئذٍ، سيصبح لكلّ بلد ربيعه الخاص به.

وفي هذا السياق، يرى العديد من المفكرين الاقتصاديين بأنّه يجب البحث عن اتجاه جديد للاقتصاد العالمي، والابتعاد عن الآراء المتشدّدة التي يتبنّاها فريدمان وكينز، وأخذ التطوّرات والتغيّرات التي يشهدها اقتصاد العالم بنظر الاعتبار. لكنّنا نرى – من منظور إسلامي– أنّ النظام الرأسمالي قد تجرّد من السلوك الأخلاقي، وتخلّى عن مسؤوليته الاجتماعية التي تجاهلت البشر. وبذا، فإنّ البديل الإسلامي هو القادر وحده على أن ينأى بالأنظمة الاقتصادية العالمية عن تلك الأزمات، أو يخفِّف من حدّتها؛ لرفضه المتاجرة برأس المال، والتأكيد على عنصر العمل بوصفه أساساً لتكوين الثروة. إذن، فالفرصة الآن متاحة لأن يتبوّأ الاقتصاد الإسلامي مكانه في هذا العالم، ويطوّر مؤسساته المالية والمصرفية بما يتلاءم وحاجات المجتمعات المتطوّرة والمتجدّدة. كما ندعو كلّ المهتمين بالقطاع المصرفي الإسلامي إلى التكاتف، وتوحيد الأهداف، والسعي إلى تطوير هذا القطاع، وابتكار معاملات وأنظمة مالية جديدة تتلاءم وحاجة الأسواق المالية المحلية والعالمية؛ حتى تأخذ مكانها المنشود في سوق المصارف العالمي.

ختاماً، فإنّنا نأمل الاهتمام بهذا الجهد العلمي والفني الذي بُذِل في إخراج الكتاب على هذا النحو للقارئ العربي، بحيث يُترجَم إلى لغات أُخرى؛ حتى تعمّ الفائدة منه، فتشمل أوسع قاعدة ممكنة من القرّاء والباحثين عن الحقيقة. علماً بأنّه تناول العديد من القضايا ذات العلاقة المباشرة بالأزمة من جوانب عدّة؛ اقتصادية، وسياسية، واجتماعية، وتاريخية، وفلسفية.

وعلى الرغم من عدم وجود متسع– هنا– لتكرار بعض الأفكار الواردة في متنه، فإنّه – وبكلّ ثقة وموضوعية– يقدِّم قراءة جديدة ومنطقية للأزمة الاقتصادية العالمية الحالية، ويحاول أن يضع المقترحات والحلول الناجعة للخروج من هذه الأزمة برؤيةٍ إسلاميةٍ مبنيةٍ على المنطق. علاوة على ذلك، فإنّ العديد من الباحثين الذين شاركوا في هذا الجهد

المبارك حاولوا التأكيد على أنّ الأزمة هي أزمة أخلاقية مرتبطة بفلسفة النظام الرأسمالي المبني على الجشع والاستغلال؛ الذي يهدف إلى تعظيم الأرباح، متجاوزًا الجانب الإنساني والأخلاقي في سلوكاته، فضلاً عن تعرّضهم للجانب المالي الإسلامي؛ بالتركيز على أهمية الصيرفة الإسلامية وأدواتها، وعدّها المخرَج والمنقِذ من هذه الأزمة، وبيان أنّ الفلسفة الاقتصادية الإسلامية كُلٌّ متكامل لا يمكن فصلها، فهي فلسفة اقتصادية مالية واجتماعية، عمادها أحكام الشريعة الإسلامية ببُعْدها الديني والأخلاقي والروحي، فضلاً عن انتمائها إلى اقتصاد يمثِّل سكانه ربع سكّان العالم، ويمتلك من الثروات ما يمكِّنهم من تبوّؤ المكانة التي تؤهلهم لإحداث تغييرات مهمة وفاعلة في الاقتصاد العالمي، تنسجم والرسالة التي يؤمنون بها، والتي تنبثق من مبادئ الشريعة الإسلامية وأحكامها.

وفي المقابل، فإنّنا بحاجة إلى جيل جديد واعٍ من العلماء والمفكرين المتخصّصين في الاقتصاد الإسلامي، على دراية بالمقاصد الإسلامية حيال المناحي الاقتصادية والمالية؛ لمواصلة الجهد العلمي الذي بدأه أجدادنا من علماء المسلمين الأوائل الذين أبدعوا في مختلف مجالات الحياة؛ أملاً في تبوّؤ اقتصادنا المكانة التي يستحقها في هذا العالم الرحب.